

مسبقا بالمقاييس والنماذج الأساسية لكي يعرف كل فرد ما الذي يجب عليه عمله كما ونوعا لإنجاز واجبه . يجب ان تكون كفاءات العامل متفككة مسع وظيفته . يجب اختبار هذه الكفاءات قبل ان يكلف بالعمل . فان كانت أقل من المستوى يجب مساعدته على تحسينها . ان مصالح العامل تشمل الثواب والعقاب . ويجب ان يكون الثواب والعقاب عادلان ودقيقان .

وجبا الى جنب مع تحسين كفاءة الدولة في تنظيم وادارة الاقتصاد ، يجب علينا ان نرفع كفاءتها في حقل التنظيم الثقافي والادارة وذلك لكي تلبي بشكل مناسب احتياجات الشعب المتزايدة في حقل الثقافة والتعليم والصحة العامة الخ ... وان نضمن للشعب سيادته الجماعية في الحقل الثقافي وان ندفع الى الامام بالايديولوجية الاشتراكية والثورة الثقافية .

### تقوية الدفاع الوطني والامن السياسي والنظام الاجتماعي

ان دولتنا ، بوصفها اداة لتشييد الاشتراكية والدفاع عنها يجب ان تولي اهتمامها دائما لتقوية الدفاع الوطني ، والامن السياسي ، والنظام الاجتماعي ، وان تضمن ان تكون بلادنا مستعدة على الدوام وقوية بقدر كاف لتسحق أي هجمات يقوم بها المعتدون وتجار الهروب وأي معارضة للمضادين للثورة . ولكي ندافع عن قضية الثورة الاشتراكية ، ونحرس الاستقلال والسيادة ووحدة الاراضي والمجال الجوي والمياه الإقليمية والحدود والجزر التابعة لبلادنا ، يجب ان نبني بنشاط في المرحلة الجديدة للثورة الدفاع الوطني للشعب كوحدة واحدة صلبة . ان قوة الدفاع الوطني هي من قوة خط الحزب السياسي والعسكري وهي القوة المشتركة الشاملة للنظام الاشتراكي . ان مهمة بناء وتقوية الدفاع الوطني ملقاة على عاتق كل الشعب ، وكل الجيش ، وديكتاتورية البروليتاريا تحت قيادة الحزب . يجب ان نبني قوات الشعب المسلحة القادرة ونزودها بقوات قوية عاملة وبقوات احتياطية مدربة جيدا وبالجنش الشعبي النظامي الحديث الذي يملك الخدمات والأسلحة الضرورية ، وبقوات الرئيسية والمحلية وقوات الميليشيا والدفاع الذاتي القوية . وطالما ان الامبريالية موجودة فانه يجب علينا ان نهتم بتحديث قوات الدفاع الوطني وتقوية قدراته في بلادنا وفي بلد فقير كبلادنا فخر لتوه من حرب طويلة ووحشية ، فبالاضافة الى واجب الاستعداد للدفاع عن الوطن فان على القوات المسلحة ان تنفذ بنشاط مهمة البناء الاقتصادي وان تساهم في بناء الاسس المادية والتقنية للاشتراكية . ولا يمكننا ان نطور صناعة الدفاع الوطني ونبني قوات مسلحة نظامية حديثة فعلا و ننظم الدفاع عن بلادنا كلها بشكل شامل ، الا على اساس دفع عملية البناء الاقتصادي والتصنيع الاشتراكي للبلاد . بهذه الروح يجب ان ننفذ نظام الخدمة العسكرية للشباب ، ونظام البناء الاقتصادي لرجال الجيش .

ان حربنا يضمن عاليا انجازات الجيش في حرب المقاومة الوطنية العظيمة مؤخرا . والحزب مقتنع ان الجيش سيطل على الدوام محل الثقة في الدفاع عن الوطن وانه في نفس الوقت جيش رائع من البنائين ومدرسة عظيمة لتدريب الاجيال الشابة على نمط الانسان الجديد .

وفي الفترة السابقة سجلنا في حقل الامن السياسي والنظام الاجتماعي انتصارات عظيمة في مواجهة مشاريع الامبرياليين الشريرة وفي مقدمتهم الامبرياليين الامريكين وفي مواجهة عمليات التخريب التي قام بها كل انواع الجواسيس وغيرهم من المعادين للثورة . وقد قامت قوات الامن تحت قيادة الحزب وبدعم من الجماهير العريضة ، بتحقيق المهام التي كلفت بها من الحزب والدولة بشكل رائع . وفي الوضع الحالي فان مهمة الحفاظ على الامن السياسي والنظام الاجتماعي لا تزال مهمة بالغة الاهمية امام الدولة وواحدة من الاعمال الكبرى التي يجب القيام بها في المناطق المحررة حديثا . يجب ان نستمر في قمع المعادين النشيطين للثورة وان نبدد مشاريع الرجعيين الذين يحاولون رفع رؤوسهم . يجب تقوية قوات الامن الشعبية دون توقف وان نجعلها متماسكة سياسيا ونؤهلها مهنيا وان تكون منظمة ومنضبطة ومسلحة بالمعرفة العلمية والتقنية الجيدة ، ومزودة بالوسائل والمعدات الحديثة المتخصصة . يجب ان نجتمع بين القوات النظامية المسؤولة وبين الجماهير العريضة وان نرفع باستمرار اليقظة الثورية بين الجماهير ، وان نشاير على تبعية الجماهير لكي تشارك بنشاط في صياغة الامن السياسي والنظام الاجتماعي . يجب بالاضافة الى ذلك ان نعنتي بتحسين



✳ يجب ضمان حق الشعب في السيادة الجماعية من خلال الدولة وتحت قيادة الحزب وذلك بنص الدستور والقانون وبتقاني الكوادر في الدولة واستعدادهم لخدمة الشعب دون شروط .

يضمن حق الناخبين في الاشراف على النواب الذين انتخبوهم وحقهم في طردهم .

ان احدى المهام الاولية لمجلس الحكومة واللجان الشعبية في كل المستويات هو تقرير التوجيهات والاجراءات التي تستهدف تجسيد حق الشعب اكثر فأكتر في السيادة الجماعية في مختلف الحقول السياسية والاقتصادية والثقافية ، وان تضمن ان يمارس هذا الحق وان يحترم .

ان تنظيم الاشراف الحاسم والوثيق على نشاطات اجهزة الدولة ، هو اجراء هام جدا من اجل رفع كفاءة الدولة ، ويشمل هيكل الاشراف على نظام الاشراف الذاتي داخل جهاز الدولة وعلى الاشراف الذي يمارسه الحزب والمنظمات الجماهيرية . ويجب ان يصبح الاشراف عملية دافعة لكل منظمة وكل كادر وكل مواطن لان يراعي الدستور والقوانين والانظمة والقواعد وان يقوم جيدا بكل وظيفة ، وان ينتج جيدا وان يحافظ على النماذج الكمية والنوعية المطلوبة . ان الشعب يمارس حقه المذكور في الدستور والقانون بالنضال ضد الاخطاء والانحرافات في ادارة الاقتصاد والثقافة وحياة الشعب ، دافعا اجهزة الدولة لضمان ممارسة الشعب الصحيحة والجيدة لحقه في السيادة الجماعية . يجب على كل اجهزة الدولة من المركز حتى الوحدة الريفية ان تجيب بشكل كامل وفي حينه على كل الاسئلة والمسائل التي يثيرها الشعب . يجب ان توسع الجماهير نشاطاتها في الاستقصاء والدراسة لكي تعكس اراء الشعب البناءة وتنتقد شرور البيروقراطية والسلطوية .

يجب ضمان حق الشعب في السيادة الجماعية من خلال الدولة وتحت قيادة الحزب ، وذلك بنص الدستور والقانون ، فالمحتوى الاساسي القومي للشرعية الاشتراكية يكمن بالدقة في حق الشعب في السيادة الجماعية . ويجب

تقوية الشرعية الاشتراكية بحيث تتفق كل نشاطات اجهزة الدولة مع القوانين والقواعد ، وان تحترم بالفعل حق المواطنين في السيادة الجماعية وان تضمن مصالحهم .

وفي الوقت الذي تعمل فيه الجمعية الوطنية على صياغة الدستور الجديد لجمهورية فيتنام الاشتراكية فانها ستتبني القوانين المتعلقة بتنظيم مجلس الحكومة ومجالس الشعب واللجان الشعبية على كل المستويات وكذلك ستتبني القوانين والقواعد المتعلقة بتنظيم ونشاط الدولة .

يجب ان نصدر في الوقت المناسب نظاما كاملا من القوانين والقواعد وان نضعها بشكل افضل باستمرار كما يجب العناية بصياغة قوانين الاقتصاد في وقت مبكر .

ان حق الشعب في السيادة الجماعية لا يتجسد بسلطة الدولة فحسب ولكن ايضا بتقاني الكادر والموظفين في الدولة واستعدادهم لخدمة الشعب دون شروط . يجب ان ندين بصراحة تلك الشرور كالتعالي والسلطوية واللامسؤولية واللامبالاة بالمصاعب التي يواجهها الشعب وبمعاناته . يجب ان نتخذ اجراءات فعالة لكي نمنع تحول عدد من كادر الدولة وموظفيها الى قشرة من الناس اصحاب الامتيازات ومن ناحية اخرى فان حق الشعب في السيادة الجماعية يجب ان يتجسد في الموقف الجاد لكل مواطن حيال العمل العام للجماعة والمجتمع وبان يؤدي كل مواطن واجباته باستمرار .

ان حقوق المواطنين وواجباتهم يجب ان تتحدد بوضوح في القوانين . وعلى كل المواطنين ان يؤديوا واجباتهم المذكورة في القوانين . كما يجب ان يرغم اولئك الذين لا يريدون ان يفعلوا ذلك وان يتم توقيع العقوبة الفعالة على اي خارج على القانون .

وفي التحليل النهائي فان كفاءة الدولة تعتمد على الكادر . ان نشاطات الدولة التي يتزايد مجالها باستمرار ، يحتاج الى عدد كبير من الكوادر المؤهلين لكل فرع ولكل مستوى ، من المركز حتى الوحدات الريفية يجب ان يتمتع كوادر الدولة بمعرفة تقنية جيدة وبمهارة مهنية عالية وبروح المبادرة وبقدرة تنظيمية كبيرة في الممارسة وبلاضافة الى ذلك يجب ان يكونوا غيورين متفانين منكرين لذاتهم منضبطين ذوي شعور عال بالمسؤولية ويجب ان يندمجوا مع الجماهير . وفي كلمة يجب ان يكونوا كوادر ثوريين وليسوا مجرد عاملين في المكاتب الادارية . ان بناء هذا الفيقل من الكادر هي مسؤولية حزبنا ودولتنا .

ان الحزب يقود كل نشاطات المجتمع في ظروف ديكتاتورية البروليتاريا وقيادة الحزب هي الضمانة العليا لنظام السيادة الجماعية للشعب العامل ولوجود الدولة الاشتراكية ونشاطها . لذا ، فان نضمن قيادة الحزب للدولة بشكل مرضي ، لهو الشرط الحاسم لتقوية الدولة وتوسيع كفاءتها . ومن جانب اخر لا يمكن للحزب ان يقود المجتمع والشعب لبناء الاشتراكية بدون الدولة . ان قيادة الحزب للمجتمع وحق الشعب في السيادة الجماعية يجدان تعبيرهما المركز في الدولة وهما يمارسان فعلهما اساسا من خلال نشاطات الدولة . ومن هنا يجب تقوية جهاز الدولة دون توقف بسلطة متزايدة وكفاءة ادارية للقيام بالمهام السياسية التي يضعها امامها الحزب ولتحقيق قيادة الحزب للمجتمع . ولكي نرفع القدرات التنظيمية للحزب فان ذلك يعني في المقام الاول رفع قدرات الحزب في بناء وتقوية واستعمال وتطوير الدولة بوصفها الاداة الأكثر فعالية في تطبيق خط الحزب وسياساته وبعد الدور المتزايد للدولة وكفاءتها الانبارية الصحيحة المؤشر الأكثر اهمية لمستوى عمل الحزب وقدراته التنظيمية . ان الحزب يقرر خط وسياسة وتوجهات نشاط الدولة . وكل القضايا الهامة المتعلقة بتنظيم جهاز الدولة على كل المستويات . ومن خلال الدولة يتحول خط الحزب وسياساته الى قرارات والى افعال يومية للجماهير نفسها . ان الحزب يعتمد على منظماته وعلى المنظمات الجماهيرية في الاشراف على نشاط اجهزة الدولة في تطبيق خطه وسياساته وفي احترام حق الشعب في السيادة الجماعية . ومن ناحية اخرى فان الحزب يحترم سلطة الدولة وقوانينها ويعالج في حينها اقتراحات اجهزة الدولة وتوجيهاتها وسياساتها . وهو يلزم كل منظمات الحزب وكوادره واعضائه على احترام السلطة وعلى تطبيق القوانين والقرارات والتعليمات التي تصدرها هذه الاجهزة تطبيقا حازما وان يعتبروها جزء من الانضباطية الحزبية .

وفي الوقت الحاضر وخلال قيادة الحزب للدولة ، يجب عليه ان يزيل اي غموض بين عمل الحزب وبين عمل الدولة ، والحقيقة ان منظمات الحزب في